.. اي التيمم تراب المسجد وهو الداخل في وقفه تعظيما
لما اجتمع فيه من ريح ونحوه وما في الشارع الاستهامن
حرام المغصوب ومسروق لما فيه من استعمال ملك غيره بغير
اذنه ويوخذ من كلامه صحة التيمم بالتراب المذكور وان حرم
استعماله كما صانقته حراما لغير التيمم وهو كذلك وحينئذ
فقوله وما في الشارع الخ لعله من عطف العام على الخاص
فان تراب المسجد مما حرم الشارع استعماله والف حرما
للاطلاق ويصح بناوه للفاعل وللمفعول ثم شرع في ذكر ما
يبطل التيمم فقال ويبطله ما يبطل الوضوء من الاسباب السابقة
ويزيد على ذلك انه يبطل مع توهم الماء بان وقع في وهم
المتيمم اي ذهنه وجوده بان جوزه وان زال سريعا او لم يكفه
الماء كان سمع قائلا يقول عندي ماء او رعيته فلان او ما
بحس او ما ورد بخلاف ما لو قال عندي لفلان ماء وهو يعلم
غيبته وقول الوالد رحمه الله تعالى او ضاق الوقت
ظاهره ان ضيق الوقت كاف في بطلان التيمم بالتوهم
مع انه انما يبطل به اذا اتسع الوقت ولا بد ان يكون ذلك
بلا شيء منع اي بلا مانع حسي او شرعي وان يكون قبل ابتدا
بالفجر للوتر الصلاة بان لم يشرع من تكبيرة الاحرام لوجود
الطلب حينئذ ولانه لم يشرع في المفقود فصار كما لو توهمه
في اثنا تيممه وهذا بخلاف توهم السترة لعدم وجوب
طلبها وفهم من كلامه بطلان التيمم بتيقن الماء بالاولى
وخرج بقوله بلا شيء منع ما لو اقترن بما نع من استعماله
كغطيش وسبع يحول بينه وبينه وسماع من يقول

او رعيتي

او رعيتي فلان ماء وهو يعلم غيبته فلا يبطل التيمم حينئذ وبقوله
ابتدا الصلاة ما لو شرع فيها فلا يبطل تيممه بتوهم ولا شك ولا
ظن وقد ذكر حكم اليقين في قوله واما فيها يبقى ان تيقن القدرة
على استعمال الماء في الصلاة فرضا كانت او نفلا بان تيقنه
وجوده ان تيمم لفقده او حصل الشفاء ان تيمم لمرض او نحوه
يبطل التيمم ان وجب عليه فقدا فرضها كما افاده قوله ثم عليه
واجب يقضيها البطر وبصح كونه ماضيا مبنيا للفاعل وهو
ضمير يعود على المتيقن الذي قدرته ومفعوله ضمير يعود
على التيمم اي ابطل المتيقن القدرة على استعمال الماء المتيقن
او مبنيا للمفعول وهو التيمم ويصير التقدير اما تيمم المتيقن
القدرة على استعمال الماء فيها فقوله ابطل اي التيمم او امر الاي
اما تيمم المتيقن المذكور ابطله انت بان تيمم الاول بموضع
بيد رفيك فقد الماء الحضر والثاني لبرد او كان جرحه كثير
كثيرا ووضع السالم عليه حدث او عضو يتيمم كما ياتي او نحو ذلك
ادلة فايدة في استمراره فيها حينئذ والا بان لم يجب عليه
فقدا فرضها بان تيمم الاول بموضع يكثر فيه فقد الماء السفر
والثاني لغير ذلك فلا يبطل تيممه لتلبسه بالمفقود بلا مانع
من استمراره فيه كوجود المكفر الرقبة في الصوم وكان احباط
الصلاة استدعى ضررا عليه من تكليفه شق الماء زيادة بيرة
ويبطل تيممه بسلامه من صلاة وان علم تلفه قبل صلاته و
ضعف بوجود الماء وكان مقتضاه بطلان الصلاة التي هو فيها
ولكن بقاؤها لحرمتها واعلم انه لا يتوهم ان الناظم توسع
بحذف العامل من قوله والا اذ الانتباذ غير بالفاجايز لا واجب

Copyright Reading University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)